ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

الاستغلال الفرنسي للبترول الجزائري وردّ فعل الثورة الجزائرية (1956-1962)

French exploitation of Algerian oil and the reaction of the Algerian Revolution (1956-1962)

الدكتور كركب عبد الحق، جامعة تيارت
Kerkeb _abdelhak@yahoo.com
تاريخ الإرسال: 2019/09/27 تاريخ القبول: 2019/10/29 تاريخ النشر: 2020/01/31

الملخص:

لقد بدأت النوايا الاستعمارية الفرنسية في فصل الجنوب الجزائري عن شماله تتضح في سنة 1956 وذلك على إثر اكتشاف كميات هائلة من البترول والغاز في جوف الصحراء الجزائرية.

وظلت مسألة البترول تثير اهتمام السلطة الفرنسية نظرا لأهميتها الإستراتيجية بالنسبة لمستقبل 'الجزائر الفرنسية'، وكذا في السياسة الفرنسية والرهانات الاقتصادية العالمية.

إذن، تبقى سنة 1956 سنة حاسمة لأنها أثبتت أن مسألة المحروقات في الصحراء الجزائرية مسألة مربحة نظرا لاكتشاف البترول في حاسي مسعود في 26 جوان 1956، واكتشاف الغاز في حاسي الرمل في نوفمبر من نفس السنة، وبالتالي لا يمكن فصل مسألة البترول في الصحراء عن الثورة الجزائرية لأن اكتشافه واستغلاله صادف اندلاع وتطور الثورة.

ومنذ سنة 1956 أخذت نية الاستعمار الفرنسي بفصل الصحراء الجزائرية تتبلور، ومنه تفطن قادة الثورة الجزائرية إلى هذا الأمر مبكرا، وهو ما دفعهم إلى التأكيد في وثيقة مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 على سلامة التراب الوطني الجزائري بما فيه الصحراء، واعتبره شرطا أساسيا لكل حل للقضية الجزائرية.

تعتبر جبهة التحرير الوطني أن الثورة الجزائرية قائمة على الصعيد العسكري والاقتصادي على السواء، وفيما يخص الأطماع الفرنسية في البترول الجزائري يتعين على الثورة أن تكسر الآمال الفرنسية في الصحراء وتبين لفرنسا أن لا وجود لآفاق مستقبلية هناك بدون استقلال الجزائر برمتها.

ISSN : **2602-618X**
EISSN: **2710-8031**

الكلمات المفتاحية: الأطماع الفرنسية؛ البترول الجزائري؛ الصحراء الجزائرية؛ شارل ديغول؛ رد فعل الثورة الجزائرية.

Abstracts:

colonial intentions began to separate the Algerian south from the morth in 1956, following the discovery of huge amounts of oil and gas in the depths of the Algerian desert.

The issue of petroleum has continued to be of interests to the French anthouties because of its strategic importance for the futur of French Algeria, as well as in French politics and global economic stakes.

Therefore, the year 1956 remains crucial because et proved that the issue of hydro carbons in the Algerian Sahara is profitable because of the discovery of oil in hassi Messaoud on june 26,1956 the discovery of gas in hassi R'mel in November of the same year and therefor can mot seperate the issue of oil in the desert from the Algerian revolution, because the discovery and exploitation ,coincided with the outbreak of the revolution and its development.

Since 1956 ,the intention of French colonialism to seperate the Algerian Sahara has crystallized this what led them to affirm in the document of the somam confernce held on august 20,1956 the integrity of the Algerian national territory, including the sahara, and considred it a prerequisite for any solution to the Algerian issue.

The FLN considers that the Algerian revolution exists both militarily and economically regarding, The French ambitions of Algerian oil, the revolution must break French hopes in Sahara and shou franee that there are no future prospeets there withont the independence of the whole of Algerian.

Key words:

The French Ambitions؛ Algerian Oil؛ Algerian Desert؛ Charles de Gaulle ؛The Reaction Of The Algerian Revolution

1. مقدمة:

إرتكز المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر على عقيدة راسخة مبدؤها ضمان تأكيد تبعية الجزائر لفرنسا في جميع النواحي وجعل استعمارها واقعا ومشروعا، ومن هذا المنطلق

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

يعتبر الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1830-1962) تجربة مريرة اعتمد فيها أسلوبا خاصا ومتميزا في بسط الهيمنة الفرنسية الأوروبية على الجزائر هدفها الإبادة ومحو الوجود التاريخي والاجتماعي، عن طريق طمس هويته وذاكرته وانتمائه الإسلامي، ومست حتى الجانب الاقتصادي باستغلال خيرات البلاد واستنزافها كالبترول والغاز الطبيعي في الصحراء بعد الحرب العالمية الثانية مع فتح الاستثمار لرؤوس الأموال في مشاريع استعمارية أوروبية وتحويلها إلى مجالات حيوية خاصة بها بما يخدم مصالحها. وعلى هذا الأساس فمن المصالح الاقتصادية والجيوسياسية أثارت فرنسا مشكلة السيادة على الصحراء الجزائرية وبقيت متمسكة بها ورغبتها في فصل الصحراء وتجزئة الجزائر عرقيا.

مما تقدم سعت فرنسا والجنرال 'شارل ديغول' **(Charles De Gaulle)** إلى فصل الصحراء عن الشمال، فما نجاح فرنسا في ذلك؟ وما هو ردّ فعل الحكومة الجزائرية؟ وما مآل النتائج حول هذه القضية؟.

سأميط اللثام عن هذه الإستفهامات بشرح وافر وتفسير دقيق عمّا سيأتي من خلال هذه الدراسة كلما تقدمنا في الموضوع.

2. الأهمية الجيوسياسية للصحراء الجزائرية

الصحراء الجزائرية هي الجزء الجنوبي من الجزائر[1]، وقد عرفت بأسماء مختلفة مثل 'الجنوب القسنطيني'، و'جنوب ولاية الجزائر' و'الجنوب الوهراني' وليس هناك من وصف آخر يطلق على الجنوب الجزائري، الذي يشغل أرضا مساحتها مليون ونصف المليون من الكيلومترات

1 **الصحراء الجزائرية:** يعد الجنوب الجزائري جزءا من الصحراء الكبرى الإفريقية التي تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، ومن جبال الأطلسي شمالا إلى بلدان الساحل جنوبا، وتغطي الصحراء الكبرى مساحة ثمانية ملايين كلم2، يشترك فيها كل من جنوب المغرب والجزائر وتونس وليبيا وشمال مصر وموريطانيا ومالي والنيجر والتشاد وجنوب السودان، وتمثل مساحة الصحراء الجزائرية 1.975.729 كلم2 بنسبة 80 بالمائة من إجمالي مساحة الدولة الجزائرية، ينظر: عميراوي أحميدة، زاوية سليم، قاصري محمد السعيد، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية(1844-1916)، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة- دون طبعة، 2009، ص 10، وحول جغرافية الصحراء الجزائرية والمناطق الصحراوية وسكانها الأصليون(طبيعيا- اقتصاديا- بشريا)، ينظر:

- حليمي عبد القادر، جغرافية الجزائر(طبيعية- اقتصادية- بشرية)، الجزائر: الطبعة الأولى 1968، ص ص(56-57).
- مياسي إبراهيم، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية(1837-1934)، الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، دون طبعة، 2009، ص 394 وما يليها.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

المربعة، تعادل أربعة أضعاف مساحة فرنسا ذاتها[2]، وتتميز الصحراء الجزائرية بموقع استراتيجي هام، فامتدادها الواسع ومحاذاتها للكثير من البلدان والشعوب يمكن أي طامح أو طامع أو غاز من التغلغل في أعماق إفريقيا ومن ثمة بسط السيطرة عليها، كما أن باطن هذه الصحراء اكتشف أنه يزخر بالكثير من المعادن والكنوز النفيسة.[3]

ويرجع اهتمام الفرنسيين بالصحراء ضمن الاهتمام الأوروبي بها، ويعتبر سقوط واحة الزعاطشة في يد السلطة الفرنسية إثر الحملة العسكرية يوم 24 سبتمبر 1849 بداية الدخول الفرنسي القوي إلى الصحراء بعد احتلال باتنة وبسكرة عام 1844[4]، وقد ميّزت السياسة الاستعمارية الاستيطانية الأوروبية في الجزائر لونا مغايرا هو سياسة الإخضاع (**La Domination**).[5]

وإذا كانت فرنسا تقدر –ومنذ استكمال احتلالها للجزائر-الأهمية القصوى لموقع الصحراء، الذي مكنها فعلا من التوغل داخل القارة السمراء، وبث سيطرتها على الكثير من أراضيها وشعوبها، فإن تقديرها للأهمية الاقتصادية التي تحظى بها الصحراء لم تظهر إلا مع بداية الخمسينات من القرن العشرين وبالضبط بعد اكتشاف الغاز والبترول.

وللعلم فقد تم اكتشاف الغاز بداية، في جبل برغة جنوب مدينة عين صالح سنة 1954، أما البترول فقد أكتشفت أول حقوله بمنطقة حاسي مسعود سنة 1956.[6]

إن ظهور البترول والغاز، في هذه الأثناء، وتواصل السيطرة الفرنسية على الكثير من البلدان والمناطق الإفريقية، وبداية تبلور فكرة جعل الأراضي الصحراوية، عموما والجزائرية

2 العسلي بسام، جهاد الشعب الجزائري-الجزائر والاستعمار، الجزائر: دار العزة والكرامة للكتاب، طبعة خاصة 2009، ص ص(382-383).

3 لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، وأبعادها الإفريقية، الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009، ص ص(195-197)، ينظر: الزبيري محمد العربي،كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية (1954-1962)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، طبعة خاصة، دون سنة النشر، ص226 وما يليها.

4 عميراوي أحميدة، وآخرون، المرجع السابق، ص 17.

5 نفسه، ص 29.

6 جريدة المجاهد، في 1961/04/10، العدد 93، وفي هذا الصدد يقول السياسي وأحد أبرز المفاوضين في الوفد الجزائري في مفاوضات ايفيان مع السلطات الفرنسية 'رضا مالك' أن اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية في أواسط سنة 1956 قد أثر في مجرى القضية والثورة بين الجزائر وفرنسا إلى درجة أنه ساهم في تمديده، ينظر: مالك رضا، مفاوضات ايفيان وقضية الصحراء الجزائرية، مجلة أول نوفمبر، العدد 103 مارس/أفريل 1989، ص ص(6_8).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

خصوصا، حقلا خصبا للتجارب الفرنسية، الهيدروجينية منها والنووية، وبعيدا عن الأنظار، أو جلبا الانتباه.

كل هذه المعطيات جعلت من الاحتلال الفرنسي يرفض البتة التفاوض مع الثورة فيما يخص مستقبل الصحراء- هذا ما سنكتشفه لاحقا بعد تقدمنا في الدراسة- وبعد فشله في إضعاف شوكة جبهة التحرير الوطني، حاول رمي القضية في مرمى الأفارقة من خلال دعوته لجعل الصحراء الجزائرية مياها دولية، هي قسمة عدل بين هؤلاء الأفارقة، الذين يجب أن تكون فرنسا حكما بينهم، حتى لا يتنازعوا عليها.

وقد اعتقدت فرنسا جازمة أنها بهذه الخطوة، ستقضي على تمسك قادة الثورة بجزائرية الصحراء، وتضعف موقفهم في أي مباحثات أو مفاوضات، وأن الدول الإفريقية ستنجر إلى هذا المطلب وتدخل في صراع، لن يكون له آخر مع جبهة التحرير الوطني، وبالتالي فإن فرنسا التي كانت جزء من المشكلة، يجب أن تكون جزء من الحل.[7]

3. اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية

لا يمكن فصل مسألة البترول في الصحراء، عن الثورة الجزائرية، لأن اكتشافه واستغلاله صادف اندلاع وتطور الثورة ذاتها، بل يمكن أن نرجع إلى عهد ما قبل الثورة، حين صادقت الأمانة العامة للمجلس الأوروبي على مشروع ستراسبورغ سنة 1952، الذي يجسد سياسة "الأورو-إفريقيا"، بمعنى اعتبار القارة الإفريقية مصدرا استراتيجيا للموارد الأولية التي يحتاجها الاقتصاد الأوروبي، لكن تبقى سنة 1956 سنة حاسمة، **"لأنها أثبتت أن مسألة المحروقات في الصحراء الجزائرية، مسألة مربحة"**.

أ- الاستعمار والصحراء الجزائرية:

لقد عبرت الأدبيات الفرنسية حول الحملة ضد الجزائر عن أهمية هذه الأخيرة ومكانتها في التجارة عبر الصحراء من جهة، ومن ثانية ميزة موقعها الذي سيمكن فرنسا عند احتلالها من النفاذ إلى قطب القارة الإفريقية والاستئثار بتجارة غرب إفريقيا[8]. اعتمدت فرنسا الاستعمارية على العديد من الأطروحات السياسية والتاريخية في إطار مشروعها القاضي بفصل الصحراء عن الجزائر معتمدة على فكرة أنها حينما احتلت الصحراء لم تكن هناك أي قوة لها الحق التاريخي،

7 لزهر بديدة، المرجع السابق، ص ص(195-197).

8 قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1994، دون ص 139.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

فالصحراء في نظرهم قبل الاحتلال الفرنسي كانت كلها بدون سيادة، وفي هذا الشأن صرح غاستون باولسكي(**Goston Paleweski**) قائلا: (**أولا إن الصحراء ليست الجزائر، وليست تونس أو المغرب، فالصحراء هي ملك دون سيد، قليل السكان سيطرت عليها فرنسا ولن تكون تابعة إلا للمتروبول، فهو السيد الأول**)، ووفق هذا المنطق اعتبرت فرنسا الصحراء منطقة خالية فلم توجد أي سلطة سياسية لدولة وكانت فرنسا الوحيدة مع بداية القرن 19م التي حمت حياة الصحراويين، واحترمت حرياتهم وحسّنت من الحياة المادية والمعنوية، وضمنت حرية التنقل، وبالتالي فالاعتراف بملكيتها نتيجة لمختلف المعاهدات لرسم الحدود التي وقعتها مع تونس، واسبانيا وبريطانيا، يعطيها هذا الحق على الصحراء.[9]

ومن وجهتنا نحن كجزائريين ففرنسا لا تملك سندا قانونيا شرعيا، يخول لها ضم الجزائر، سواء في الشمال أو الجنوب، فهي مجرد سلطة احتلال في الصحراء، كما في باقي أنحاء البلاد، ومن مظاهر هذه الحقيقة، أن الجنوب ارتبط بالمقاومة الجزائرية ارتباطا وثيقا وظل يخضع للإدارة العسكرية بموجب قوانين خاصة تطورت في ثلاثة مراحل:

❖ **الفترة الأولى (1902-1947):** حكمت الصحراء بموجب القانون الصحراوي، حيث ظل قانون 1902/12/24، هو النظام الأساسي واعترف بأراضي الجنوب تؤلف جزءا لا يتجزأ من الجزائر، والحاكم العام له السلطة الكاملة على كل التراب الجزائري بشماله وجنوبه.

❖ **الفترة الثانية (1947-1957):** تضمن القانون الأساسي للجزائر 60 مادة منه، لم يحدث أي تغيير يذكر في عهد الجمهورية الرابعة رغم أنه نص في المادة 50 على إلغاء **نظام مناطق الجنوب**، ولكن بعد اندلاع الثورة الجزائرية واكتشاف البترول، ظهرت إلى الوجود مشاريع هدفها **فصل الصحراء** أهمها مشروع تجميع صحراء الجزائر وموريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، داخل إقليم وطني فرنسي واحد.

❖ **الفترة الثالثة(1957-1962):** حكمت الصحراء بإنشاء المنظمة المشتركة لمناطق الجنوب 10 جانفي 1957، حيث أقر هذا القانون الصفة الجزائرية الخاصة '**الأراضي الجنوب**' بقصد الاستثمار داخل المنظمة، وفي مرسوم 7 أوت 1959 تم إحداث عمالتين في الصحراء الجزائرية الأولى: الواحات (الأغواط)، والثانية: الساورة (بشار). لكن أخطر مشروع ميزته سنة 1957، هو

9 نور الدين عسال، الثورة الجزائرية والمسألة البترولية(1952-1971)، رسالة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليابس، السنة الجامعية 2012/1011، ص ص(196-197).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

مخطط 'هرسانت'، (**Plan Hersant**) ورغم ذلك حاول الجنرال 'ديغول' بعد مجيئه إلى الحكم في جوان 1958، إحياء مشاريع الفصل للضغط على الثورة الجزائرية، عندما كلف 'آلان بريفيت' (**A. Peyrefitte**) بإنجاز مشروع ثاني للتقسيم سنة 1961، لكنه في الأخير رضخ لأمر الواقع، وهو الرجل الذي كان على إطلاع جيد على ملف البترول والصحراء الجزائرية. لأنه سبق له أن قام بزيارة إلى الجنوب الجزائري من 10 إلى 18 مارس 1957، حيث زار بشار، تندوف، ورقلة، غرداية، تمنراست، إيدجلي وحاسي مسعود. فماذا كان يفكر ديغول في تلك السنة؟.[1] هذا الاكتشاف الذي أسال لعاب 'ديغول' وجعله يزور الجنوب الجزائري، حيث أثنى على العمال واعتبر أن هذا الانجاز يمكن أن يغير مستقبل فرنسا.[2]

4. الأطماع الامبريالية في البترول الجزائري

أ- أطماع فرنسا:

لقد بدأت النوايا الاستعمارية الفرنسية في فصل الجنوب الجزائري عن شماله تتضح في سنة 1956، وذلك على اثر اكتشاف كميات هائلة من البترول والغاز في جوف الصحراء الجزائرية[3]، ويظهر أن تفجر الثروات هذه في الصحراء الجزائرية قد حرك أطماع الاستعمار الفرنسي، تدعمه السياسة الاستعمارية الدولية[4]، وهذا طبعا بعد حصول كل من تونس والمغرب على استقلالهما، استقلالهما، وبعد ثلاثة سنوات من حرب استدمارية عقيمة في الجزائر، فرأت فرنسا في الصحراء الجزائرية الحصن الأخير لهيمنتها في إفريقيا،[5]وبدأ الاهتمام الفرنسي بالبترول في الصحراء الجزائرية منذ 1945، وذلك بإنشاء مكتب البحث على البترول (**B.R.P**) إلى جانب شركتين تحت رعاية الحكومة الفرنسية، الأولى تهتم باستيراد البترول الخام (**C.F.P**) والثانية بتوسيع البحوث والتنقيبات في الصحراء (**RAP**) علما أن رخصة البحث كانت تتجدد كل خمسة سنوات من طرف الحكومة الفرنسية، لكن الملاحظ أنه منذ 1958 تراجعت مساهمة الدولة الفرنسية

1 ولد النبية كريم، مسألة البترول والثورة الجزائرية، الملتقى المغاربي حول الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، يومي 11و12 جوان 2003، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، دار الغرب للنشر والتوزيع، ص ص(136-137).

2 عواريب لخضر، السياسة الفرنسية لفصل الصحراء ومظاهرات 27 فبراير 1962 بورقلة كنموذج للرد الشعبي عليها، مجلة العلوم العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السابع، جانفي 2012، ص ص(105-117).

3 قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثاني ، الجزائر: طبع دار العثمانية، دون طبعة، 2013، ص 40.

4 العسلي بسام، المرجع السابق ص 383.

5 الصديق محمد صالح، الجزائر بلد التحدي والصمود، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 71.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

لصالح هذه الشركات التي كانت موجودة كذلك في كل من تونس والمغرب. أما عن مصالح فرنسا في استغلال بترول الصحراء الجزائرية، يمكن عرضها فيما يلي:

- كان هدف فرنسا تحقيق الاكتفاء الذاتي في البترول بنسبة 50./. في حدود سنة 1960، لتصل إلى 100./. في آفاق 1970.
- تغطية عجز الميزان التجاري، الذي كان يقدر في سنة 1956 بحوالي 500 مليون دولار أمريكي، جراء الحرب على الجزائر.
- بيع أسهم الحكومة العامة للجزائر (G.G.A) لصالح الشركات الخاصة.
- تكثيف عمليات التنقيب، والاستثمار في إمضاء معاهدات شراكة مع الشركات البترولية الكبرى.
- تكثيف الدراسات والمشاريع حول أنابيب النقل والموانئ البترولية.
- استعمال البترول كسلاح للضغط على تونس والمغرب بهدف إبقائها في تبعية اقتصادية من جهة والحصول على اعتراف بالاستقلال مقابل فصل الصحراء الجزائرية من جهة أخرى.
- رسم سياسة إدارية استعمارية جديدة، لفصل الصحراء عن الجزائر بطريقة غير شرعية.
- توريط كل أوروبا الغربية بسياسة إغرائية، محركها الأساسي بترول الجزائر، شعارها سياسة الأورو- إفريقية.
- المنافسة الخارجية للشركات الأنجلو- أمريكية في المنطقة.[1]

ب- أطماع الشركات الأجنبية و التنافس الحاد على بترول الجزائر:

- الشركات الأنجلوسكسونية: الخاصة منها: (**Royal-Deutch-Schell**)، كلها تنشط في وسط الصحراء. والشركات الأمريكية المتمثلة في (**Standar-oil,Mobil-oil**)، والتي هي موجودة كذلك في الصحراء الليبية إلى جانب الشركتان (**Loronada, Rimrock**)، الموجودتان في تونس.

1 ولد النبية كريم، المرجع السابق، ص ص(139-140).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

- وكان هناك عدة شركات أجنبية أخرى من إيطاليا، ألمانيا واليابان، كلها حاولت دخول منافسة البحث واستغلال بترول وغاز منطقة المغرب العربي.[1]

وقد انتشرت الدعاية في فرنسا بأن خسارة الجزائر تعني التخلي عن ثروة الصحراء، وصرح الوزراء الفرنسيون بأن إنتاج البترول سيصل في عام 1960 إلى سد نصف حاجة فرنسا منه، وحدّدوا هذا الإنتاج السنوي بـــ 14 مليون طن في عام 1960 و بـــ 25 ملون طن في عام 1962، وهكذا أصبحت صحراء الجزائر وما تحتوي عليه من ثروات من أفضل المواضيع التي يتناولها الفرنسيون في دعايتهم، لإيهام الشعب الفرنسي بأن مستقبل بلاده الاقتصادي قد أصبح مرتبطا بمستقبل الصحراء ومستقبل الجزائر.[2]

وكانت هذه التدابير والأهداف تنطوي في إطار تطلعات فرنسا لعزل الصحراء الجزائرية الغنية بالنفط عن بقية البلاد، ودمجها بالمناطق الصحراوية المجاورة الأخرى.[3]ومن هذا المنطلق وفور اكتشاف البترول والغاز الطبيعي في الصحراء صرح الرئيس الفرنسي 'قيمولي':" **أن المعجزة الصحراوية ستكون من أكبر المهام قي جيلنا، وأن فرنسا غير مستعدة للتنازل عن الصحراء وستمنح الاستقلال للشمال فقط**".[4]

5. <u>المساعي الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية</u>

تذرعت فرنسا بواقع أن الصحراء هي منطقة صحراوية وليس هناك ما يستدعي حق تقرير المصير لها[5]، فحاولت فرنسا عزلها اقتصاديا وإداريا[6]، وما تجدر الإشارة إليه أن انصراف الاستعمار الفرنسي إلى تجسيد فصل الصحراء الجزائرية عن باقي الجزائر قد سبقته عدة محاولات منذ مطلع

1 ولد النبية كريم، المرجع السابق، ص ص(139-140).

2 جلال يحي، المغرب الكبير- الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971، ص 379.

3 الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، بيروت: دار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2003، ص 548.

4 عميراوي أحميدة، وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث(1830-1954)، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، طبعة خاصة، 2007، ص 114.

5 الصديق محمد صالح، المرجع السابق، ص 71.

6 أندريه ماندوز، الثورة الجزائرية عبر النصوص، الجزائر: ترجمة ميشال سطوف، توطئة عبد العزيز بوتفليقة، مراجعة وإشراف: سمير سطوف، دون طبعة، ودون سنة النشر.، ص 187.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

الخمسينيات أدت تطوراتها إلى تعميق هذه الفكرة عند الاستعماريين وجعلتهم يجندون كل الوسائل لتحقيقها.[1]

لقد بدت نية الاستعمار الفرنسي علنا في فصل الجنوب الجزائري تتبلور منذ سنة 1956، ولقد تفطن قادة الثورة الجزائرية إلى ذلك في وثيقة مؤتمر الصومام في أوت 1956 وتأكيدهم الملّح على سلامة التراب الوطني الجزائري كاملا بما فيه الصحراء، وهو شرط جوهري لحل القضية الجزائرية.

وعليه فقد أودعت الحكومة في سنة 1951 مشروع قانون يرمي إلى إلغاء أراضي الجنوب وربطها بالجزائر وفقا للرأي الصادر عن الجمعية الجزائرية، غير أن اللجنة الداخلية في الجمعية الوطنية الفرنسية التي أيدت المشروع في 1951/09/20 لم تلبث أن تراجعت عنه في 1952/06/04 بحجة أن هذا القانون سيضاعف من المساحة الشاسعة حاليا للقطاعات الإدارية الثلاثة في الشمال إذا ما تم ضم الجنوب الجزائري إليها بالإضافة إلى الأعباء المالية التي يفرزها هذا القانون على القطاعات الإدارية الحالية.

وبتاريخ 1953/02/20 عادت الجمعية الجزائرية لمعالجة الموضوع لتتمسك بموقفها الرافض والمعارض لاقتطاع القسم الخلفي الصحراوي من الجزائر لربطه مباشرة بفرنسا وذلك وفق مقترح 'بيار جولي' في سنة 1952 الذي دعى إلى إنشاء (**الصحراء الإفريقية الفرنسية**).

ولعل ما يفسر تزاحم هذه الآراء والاقتراحات هو إدراك فرنسا لأهمية الثروات الطبيعية التي يختزنها باطن الصحراء الجزائرية، وذلك ما دلت إليه الاستكشافات الأولى في مطلع الخمسينات بعدما منحت الرخص الأولى للتنقيب عن المحروقات في الصحراء من خلال عامي 1952و 1953.[2]

كما أنشأت الإدارة الاستعمارية شبكة من المحطات الإذاعية في كل من الأغواط، غرداية، وتقرت والهدف منها هو الترويج لفكرة فصل الصحراء عن باقي جهات الوطن، وقد كثرت تصريحات الساسة الفرنسيين حول الصحراء الجزائرية كقولهم مثلا: '**الصحراء هي فرنسا**'،

1 بن عمر الحاج موسى، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، الجزائر: طبع وزارة الثقافة، دون طبعة، 2008، ص 193.

2 بلجة عبد القادر، المناورات الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية وإستراتيجية الثورة لإفشالها، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الحادي عشر، جوان 2015، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس الجزائر، دورية محكمة يصدرها فريق البحث لمخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر، ص ص (158، 145).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

'الصحراء فرنسية وستبقى فرنسية إلى الأبد'[1]، وقد تبنت السلطات الفرنسية إستراتيجية قامت على:

- ❖ إنشاء شبكة فرق إدارية متخصصة **(Sections Administratives Spécialisées)**.
- ❖ إنشاء شبكة واسعة من الطرق المعبدة والمسالك لتسهيل نقل وتنقل وحدات الجيش، والاستغلال السريع للثروات الباطنية في الصحراء.
- ❖ إعادة هيكلة جيوشها بالصحراء وتعديل سياستها الأمنية الشاملة هناك فضاعفت عدد قواتها بخمسة أضعاف بين (1958 - 1956) فأصبح عدد جنودها ألف جندي، ليصل إلى 30 ألف في مستهل 1962.
- ❖ إسناد قيادة الجيوش إلى القائد الأعلى في الصحراء الذي يتعامل مباشرة مع وزير الحربية في باريس ابتداء من ديسمبر 1961.
- ❖ إنشاء مراكز نووية وصاروخية مثل منطقة رقان1957 لتفجير أول قنبلة ذرية بها يوم 13 فيفري 1960.
- ❖ إنشاء مناطق محرمة بالجنوب على مسافة أكثر من 6000كم.[2]

6. <u>ديغول وقضية فصل الصحراء عن الجزائر</u>

إن اكتشاف البترول والغاز من طرف فرنسا أعطاها حرية الاستغلال والتصرف فيه، هذه الثروة الواعدة هي التي جعلت الحكومة الفرنسية تصدر قانونا خاصا بالبترول في الصحراء في سنة 1958، حيث نص على تقديم تسهيلات كبيرة، وامتيازات ضخمة للشركات الغربية الراغبة في المساهمة في البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها. ولعل منح مثل هذه الحوافز هو من بين المحاولات الرامية إلى كسب تضامن المعسكر الغربي -**ولاسيما أوربا التي تعاني من التبعية في مجال الطاقة**- مع الحكومة الفرنسية فيما يخص تجزئة الأراضي الجزائرية.

هذا المسعى جعل 'ديغول' يحدق بنظرة ثاقبة وواعدة إلى قضية فصل الصحراء عن الجزائر وربطها بفرنسا قبل أن تفلت منه، وذلك باستحداث روابط وثيقة تضمن ما عجزت عنه المساعي

1 عبادو السعيد، مساعي فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية (1957-1962)، <u>مجلة أول نوفمبر</u>، العدد 172، ديسمبر 2008 الموافق لـ ذي الحجة 1429هـ، مجلة فصلية تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، ص ص(10-12).

2 قن محمد، فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية(1957-1962)، <u>مجلة المصادر</u>، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 29، مجلة فصلية تعني بشؤون الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص ص(265-277).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

العسكرية، تمثل ذلك في تحسين الاستثمار الصناعي والزراعي من خلال المراهنة على **'مشروع قسنطينة'** اعتمادا على ثروات الصحراء.

وفي زيارته الثانية إلى الجزائر في شهر ديسمبر 1958 توجه إلى الصحراء وتوقف بتقرت وصرح بما يلي:(**يجب أن تكون الصحراء هي الأرض العظيمة للمستقبل بين عالمين، عالم البحر الأبيض المتوسط وعالم إفريقيا السوداء عالم الأطلنطي وعالم النيل والبحر الأحمر ولفرنسا في هذا العالم الضخم اهتمام مباشر...ليفهم الذين انضموا إلى الحرب الأهلية أن صفحة القتال قد طويته وتبدأ الآن صفحة التقدم والحضارة...**).

نستشف من خلال هذا التصريح أن 'ديغول' كانت له رؤيا واضحة للحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية لفرنسا اتجاه الجزائر، إذ يضع نفسه المخلص والمنقذ لفرنسا من الإفلاس السياسي والاقتصادي.

كل هذه الأحداث دفعت 'بديغول' إلى إصدار تصريح في 16 سبتمبر 1959، والذي اعترف فيه ولأول مرة بأحقية الشعب الجزائري في تقرير مصيره، حيث وعد بإجراء استفتاء حول مستقبل الجزائريين، وأن هذا الاستفتاء لن يجري قبل أربع سنوات من تحقيق التهدئة، كما أنه خير في هذا الاستفتاء الجزائريين بين أمر واحد من الأمور الثلاثة: إما الانفصال واختيار نوع الحكومة، أو تشكيل حكومة فيدرالية، أو الإدماج، وإذا ما اختار الجزائريون الانفصال عن فرنسا، فقد هدد 'ديغول' في تصريحه بتقسيم الجزائر ترابيا أي (**الاحتفاظ بالصحراء**).على الرغم من أهمية تصريح 16 سبتمبر 1959 فيما يخص الاعتراف بحق تقرير المصير، إلا أن لغة التهديد التي تضمنها أفقدته الميزة والفعالية.

ومن أجل تنفيذ خطة فصل الصحراء عن الجزائر أوفد الجنيرال 'ديغول' إلى وادي ميزاب وزير الدفاع 'أوليفي قيشار' **(Guichard Olivier)** لمساومة 'الشيخ بيوض'[1]، فاجتمعا بمعية كل من رئيس الملحقة العسكرية العقيد 'كلان كلاش' **(Klen Klech)**، و'ناصري علي'شيخ بلدية غرداية وبعد التفاوض طلب الوزير من الشيخ بإلحاح أن يوافق على فصل الصحراء وعلى

1 رشحت الحكومة المؤقتة المناضل الوطني الشيخ 'إبراهيم بيوض' ليقوم بدور المحافظة على وحدة التراب الوطني، بمقاومة كل محاولة لفصل الصحراء عن الجزائر وإلحاقها بفرنسا، لكفايته السياسة، ووطنيته المتميزة، ومكانته في قومه وبني وطنه..فكان الشيخ بيوض ومنطقته وادي ميزاب من خير من يقوم بدور المحافظة على الصحراء جزائرية، ينظر: بوحجام محمد بن قاسم ناصر، محاضرات عن الثورة التحريرية الجزائرية، الجزائر: العالمية للطباعة والخدمات وزارة المجاهدين ، طبعة خاصة 2015، ص 172.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

تأسيس دولة حرة في قلب الصحراء قاعدتها ميزاب، وقال له: "**أعلن الموافقة وهذه أربع مليارات لتجهيز الدولة. وها هي السماعة بيدي أخبر 'ديغول' بهذا في نفس الوقت...**"، فأجابه الشيخ بيوض: "**بما أن الصحراء تضم خليطا من السكان في ميزاب والشعانية، والمخاليف وغيرهم، فالجواب على طلبكم يكون عن طريق استفتاء حر فالقضية قضية الجميع...**"، فكانت إجابة الشيخ إجهاضا لكل محاولة تسعى للنيل من الوحدة الترابية الجزائرية.

وفي صائفة 1960 تكاثفت الاتصالات بين الإدارة الاستعمارية وبين بعض المدنيين من النواب في سرية تامة انتهت هذه بعقد اجتماع ضم كل من 'حمزة بوبكر' رئيس المجلس العمالي لورقلة و'الشيخ بيوض' في الأغواط، وحاول إقناعه بفكرة فصل الصحراء، غير أن محاولاته باءت بالفشل، حيث قال 'الشيخ بيوض': "**إننا جزائريون ومصيرنا هو مصير الجزائر، لا نبغي بديلا مهما كان الثمن**".[1]

وعندما أدركت فرنسا موقف سكان وادي ميزاب الرافض لفصل الصحراء عن الجزائر، غيرت وجهتها نحو التوارق في محاولة بائسة منها لإغرائهم فقام 'ميشال دوبري' **(Michel Debre)** في سنة 1960 بجلب جماعة من توارق تشاد، النيجر ومالي وجمعهم 'بالحاج أخاموك' في نزل 'تينهينان' وفي هذا اللقاء الذي دام سبعة أيام عرض 'ميشال دوبري' على 'الحاج أخاموك' فكرة تنصيبه سلطانا على هؤلاء التوارق في دولة إسلامية تشمل توارق إفريقيا موضحا له بالقول: **(وبهذا يبقى الجزائريون هناك وأنتم هنا)**، غير أن الباي رفض المشروع بقوله: (أنا **جزائري ينالني ما ينال باقي الجزائريين...)**، وبذلك خيب 'الحاج أخاموك' ظنون فرنسا، ولم تفلح مع وطنيته الراسخة الإغراءات التي قدمتها له فرنسا.

ومن المناورات التي قام بها 'ديغول' من أجل إقناع الرأي العام الداخلي والخارجي، من أجل احتفاظ فرنسا بالصحراء الجزائرية تمثل في وضع حد لأطماع البلدان المغاربية والإفريقية المحاذية والمتاخمة للصحراء الجزائرية. فالمغرب يرى أن حدوده تمتد من منطقة 'فقيق' إلى المحيط الأطلسي، وأن منطقة بشار، تندوف ورقان ليست أراضي جزائرية، أما تونس فمطلبها هو اقتطاع جزء من العرق الشرقي الكبير، والاستفادة من البترول الواقع في باطن الحدود الصحراوية الجزائرية.[2] ومنذ سنة 1959 بدأت ليبيا هي الأخرى تتطلع إلى توسيع مساحتها على

1 بلجة عبد القادر، المرجع السابق، ص ص (158، 145).
2 بلجة عبد القادر، المرجع السابق، ص ص (158، 145).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

حساب الصحراء الجزائرية بتوغلها نحو سلسلة -طاسيلي ناجر- بولاية إليزي في الجنوب الشرقي للجزائر.

وقد أصدر الجنرال 'ديغول' في 7 ديسمبر 1960 مرسوما يفصل فيه الصحراء عن الجزائر ويربطها رأسا بفرنسا[1]، وفي يوم 5 سبتمبر 1961 ألقى 'ديغول' خطابا هاما أعلن فيه أن لفرنسا مصالح في الصحراء ولابد من المحافظة عليها.[2]

ولعل هذه الرغبة التوسعية لدى البلدان المجاورة للجزائر تدخل في إطار مناورة فرنسية تسعى من ورائها إلى تحقيق هدفين **فالأول** هو إشارة الطمع والرغبة في استفادة البلدان المجاورة من ثروات الصحراء الجزائرية حتى تضمن السياسة الفرنسية مساهمة هذه البلدان في معاداة الثورة الجزائرية والتي سوف تعتبر ذلك طعنة في الظهر (**سياسة فرق تسد**)، أما **الهدف الثاني** الذي تسعى إليه هذه المناورة محاولة 'ديغول' إيجاد مبرر لاحتفاظ فرنسا بالصحراء الجزائرية، بحجة أن ذلك سيثير صراعات حدودية في المستعمرات الفرنسية الإفريقية، ولذلك فالسياسة الفرنسية تعمل على تهدئة وتسوية مشاكل مستعمراتها.

ومن الوثائق التي رفعتها الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس في 30 جوان 1961 نجد مذكرة حول الصحراء جاء فيها: "**زعمت الحكومة الفرنسية أثناء مفاوضات ايفيان (Evian) أن الصحراء الجزائرية من خلق فرنسا وأنها بالتالي أرض تخضع للسيادة الفرنسية وأن هذه الأرض تشكل قضية في حد ذاتها وينبغي أن يؤجل بحثها إلى ما بعد**"[3]، وإن هذا الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية يدل بوضوح على مدى أهميتها عند الفرنسيين، باعتبارها عمقا استراتيجيا هاما، فهي همزة وصل بين شمال إفريقيا وجنوبها، وبالتالي يسمح ذلك لفرنسا أن تبقى على اتصال بالبلدان الإفريقية بعد حصولها على استقلالها، كما أن الصحراء الجزائرية في الإستراتيجية الفرنسية تعد ميدانا هاما لإجراء التجارب النووية التي أصبحت رمزا للقوة في إطار الحرب الباردة بين الشرق والغرب، أما من حيث الأهمية الاقتصادية فإن الصحراء الجزائرية يزخر باطنها بثروات

1 تيتة ليلى، فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال- الواقع، الرهانات والمآل-قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960 ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 02، مجلة دورية دولية محكمة تصدر عن قسم العلوم الإنسانية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي- الجزائر، ص ص (186-212).

2 بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، بيروت: طبع دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية 2005، ص 533.

3بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائري (1954-1962)، الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، طبعة خاصة 2009، ص 86.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

ضخمة كالنفط، الحديد، الفحم والنحاس،[1] ولذلك صرح وأكد 'ديغول' في مذكراته: (**أن بوسعنا البقاء في الصحراء مهما حصل للحفاظ على أوضاع آبار البترول التي استخرجناها**).[2]

7. نشاط الثورة الجزائرية في صدّ المناورات الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية

واجهت الثورة الجزائرية المناورات الفرنسية الرامية لفصل الصحراء الجزائرية بانتهاج أسلوبين لإفشالها، أولهما التحرك السياسي والدبلوماسي، وثانيهما تصعيد العمل المسلح وتجنيد الرأي العام الداخلي.[3] لتكسر طموحات وآمال المستعمر في الظفر بالصحراء الجزائرية، وتبين لفرنسا أن لا وجود لآفاق مستقبلية هناك بدون استقلال الجزائر بكاملها.

في سنة 1956 أخذت نية الاستعمار الفرنسي لفصل الصحراء الجزائرية تتبلور، ولقد تفطن لها قادة الثورة الجزائرية هذا ما دفعهم إلى التأكيد في وثيقة مؤتمر الصومام المنعقد في أوت 1956 على ضرورة سلامة التراب الوطني الجزائري بما فيه الصحراء واعتبرته شرطا أساسيا لكل حل للقضية الجزائرية.[4]وحددت جبهة التحرير الوطني سياستها بوضوح وهي تستند إلى المبادئ المعتمدة من قبل الشعب الجزائري بكامله.[5]

أ- **ردود الفعل السياسية:**

في شهر جويلية 1956، وفي عددها الثاني، دقّت جريدة 'المجاهد' ناقوس الخطر ونبهت الرأي العام على مسألة البترول، مما يدل على وعي قيادة الثورة الجزائرية، حيث أكدت جبهة التحرير الوطني: (**بمبدأ السلامة الأرضية التي يجعل من الصحراء قطعة من الجزائر لا فصل لها عنها**).[6]ووعيها بالرهانات الاقتصادية المحلية والعالمية آنذاك، فكان رد الفعل السياسي واضحا منذ البداية: (**احتلال الجزائر أدى إلى احتلال الصحراء، فتحرير الصحراء واسترجاعها سوف يكون الهدف والنتيجة لحرب التحرير**). ولا يختلف اثنين في أن اكتشاف البترول، كان له

1 بلجة (عبد القادر)، المرجع السابق، ص ص (145-158).
2 ديغول ديغول شارل، مذكرات الأمل، التجديد (1958-1962)، بيروت: منشورات عويدات، الطبعة الأولى، 1971، ص 129.
3 أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري (1956-1962)"، الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر، 2009، ص 259.
4 بن عمر(الحاج موسى)، المرجع السابق ص 193.
5 أندريه (ماندوز)، المرجع السابق ص 187.
6 الشيخ (سليمان)، المرجع السابق، ص 548.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

أثر كبير على قرارات مؤتمر الصومام 1956، ولهذا نجد أن ميثاق الصومام يشير إلى الوحدة الترابية بما فيها الصحراء، واستغلالها يكون مغاربيا، وتم بذلك الإنشاء الرسمي للولاية السادسة.

وعمل جيش التحرير على إعادة النظر في إستراتيجيته تماشيا مع تطور الثورة لمواجهة المجهود الحربي الفرنسي المتزايد، فجاء التفكير في وضع إطار يعطي لجيش التحرير طابعا تنظيميا وهيكليا جديدا لتمكينه من مضاعفة عدد قواته وتزويدها بأحدث الوسائل والأسلحة. وجاءت القفزة النوعية في التنظيم بعد صدور قرارات مؤتمر الصومام 1956 التي أوجدت هيكلة دقيقة لجيش التحرير الوطني، سواء من حيث التنظيم أو من حيث توحيد القيادات والرتب والتسليح والتموين والمنح العائلية للمجاهدين وعائلات الشهداء، زيادة على إنشائه لعدة مصالح مساعدة كمصلحة الصحة والطبوغرافيا والذخيرة والمراسلات والاستخبارات والإعلام والصحافة والمصالح القضائية والاجتماعية. والأمر المهم في قرارات مؤتمر الصومام، هو أن جيش التحرير أصبح تنظيما عصريا متكاملا في كل الولايات ومنسقا فيما بينها ووضع قيادات موحدة خاضعة لسلم مضبوط ومرتبط بمصالح متكاملة تؤدي مهامها على أحسن ما يرام في مواجهة العدو.[1]

كما لعبت الحكومة المؤقتة الجزائرية دورا كبيرا في كشف المناورات الفرنسية الرامية إلى الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية، فلجأت إلى إثارة رغبة تونس في الاستفادة من ثروات الجزائر على الرغم مما قد يترتب على ذلك من انعكاسات خطيرة على منطقة الشمال الإفريقي. فمن خلال مذكرات لجنة التنسيق والتنفيذ أنه في جانفي 1958 اعتبرت جبهة التحرير الوطني المعاهدة التي جرى التفاوض على إبرامها بين الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية أو مع شركة فرنسية فإنها تمكن لفرنسا من الحصول على ثروات الجزائر، وسيعتبر ذلك إشارة عداء ضد الشعب الجزائري.

وفي إطار نضالها من أجل الوحدة الترابية انتهزت الحكومة المؤقتة فرصة انعقاد المؤتمر العربي للبترول بالقاهرة في 23 أفريل 1959 لتحذير الشركات البترولية الأجنبية بخصوص الاستثمار في الصحراء الجزائرية، مؤكدة حق الشعب الجزائري في أرضه وحقه في رفض الاعتراف بأية عقود توزعها فرنسا على المستثمرين في الجزائر.

وفي المؤتمر العالمي الخامس للبترول الذي انعقد بنيويورك في جوان 1959 حذر الوفد الجزائري من أن النشاط الشرعي لجيش التحرير الوطني قد تكون له نتائج خطيرة على ممتلكات الشركات الأجنبية وعلى أرواح التقنيين الذين توظفهم هذه الشركات.

1 ولد النبية كريم، المرجع السابق، ص ص(139-140).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

وخلال اجتماع وزراء العرب ببغداد في 31 جانفي 1960 تقرر مضاعفة الدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية، ونددوا بمحاولة التقسيم، وأكدوا وحدة الجزائر وسيادتها على كامل أراضيها.

ولقد كان للحرب الدبلوماسية التي خاضتها الحكومة المؤقتة ضد استهداف فرنسا لضرب وحدة التراب الجزائري أثر كبير في تنسيق مواقف الدول المؤيدة لعدالة القضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة.

فقبيل حلول موعد افتتاح أعمال الجمعية العامة طلبت خمسة وعشرين (25) دولة إفريقية وآسيوية يوم 20 جويلية 1960 إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها وتمت المصادقة على مشروع معدل أقر بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره على أساس احترام وحدة التراب الوطني، وفي الدورة السادسة عشر (16) أثارت الدول الأفروآسيوية المشكلة من جديد، وشرعت اللجنة السياسية في مناقشتها يوم 14 ديسمبر 1961، وصادقت على اللائحة التي طالبت باستئناف المفاوضات من أجل تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في نطاق احترام وحدة وسلامة الوطن الجزائري.[1]

ومن البديهي أن يخلف الاستعمار ضمن تركته الثقيلة مشكلات تتعلق بالحدود بين الأقطار المجاورة، تلك المشكلات التي لم يكن الاستعمار يقر بها عندما كان سلطانه مبسوطا على هذه الأقطار. ولقد اعتبرت القيادة السياسية للثورة الجزائرية أن هذه الورقة إنما اختلقها الاستعمار اختلافا، لما فقد كل أوراقه السياسية والعسكرية، لتبرير مطلبه بضرورة الفصل في المفاوضات بين قضية الشمال الجزائري وجنوبه.[2]

وحسما لهذه القضية وقفت جبهة التحرير الوطني ممثلة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية موقف واضحا يتلخص في اعتبارات أربعة هي:

- **<u>الأول:</u>** إن مطلب الثورة الجزائرية احترام وحدة التراب الجزائري ضمن الحدود القائمة والموروثة عن الاستعمار يندرج ضمن إطار ما اعتبرته كل الأقطار الإفريقية التي

1 ونظرا إلى الحساسية التي تنطوي عليها المسائل الحدودية بين الدول، وكونها من أعقد المشكلات في العلاقات الدولية، ركز الاستعمار الفرنسي على هذه النقطة بالذات، ولعب على وترها بعناية فائقة، واتخذها مادة لدعايته، وأصبح يروج أن مطالبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باحترام الوحدة الترابية للجزائر تكشف عن نواياها التوسعية، وتجاهل حقوق ومصالح الأقطار الإفريقية المجاورة.

2 بلجة عبد القادر، المرجع السابق، ص ص (145-158).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

أحرزت على استقلالها بكون الحدود القائمة في العهد الاستعماري هي التي تحدد ترابها الوطني، دون اعتبارها المشكلات الحدودية التي خلفها الاستعمار، ولا مطالبة هذا الأخير بتسويتها قبل إعلان الاستقلال.

- **الثاني:** أن المسائل الحدودية هي مسائل سيادة، فلا يمكن حلها حلا نهائيا إلا بين الأطراف المتصارعة بهذه السيادة الكاملة والمعترف بها. وإذا كانت الدولة المستعمرة طرفا في وجود هذه المشاكل، فإنها لا يمكن أن تكون طرفا كفؤا في حلها. ولذا فإن قيادة الثورة تعتبر من حق الشعب الجزائري الاعتراض على أي حل يعقد بين الدولة المستعمرة ودول الجوار.
- **الثالث:** إن حل المشكلات الحدودية التي خلفها الاستعمار سيكون يسيرا إذا لم يكن هذا الاستعمار طرفا في هذا الحل ولن يكون ذلك ممكنا إلا إذا كانت هذه المسائل محل مفاوضات بين دول إفريقية تتمتع باستقلالها وسيادتها الكاملة.
- **الرابع:** إن طرح مسائل الحدود بين دول الجوار في وقت تخوض فيه الجزائر معركة الاستقلال، قد تستغلها السلطات الاستعمارية ذريعة لبث التفرقة بين هذه الدول المتجاورة، مما يتطلب اختيار الوقت المناسب لتناولها بكيفية هادئة تفاديا لاحتمال ردود فعل عاطفية من قبل الجماهير.

لقد كان النشاط الدبلوماسي موجها بالدرجة الأولى إلى دول الجوار حيث كانت الآلة الدبلوماسية الفرنسية تسعى إلى تأليبها ضد الثورة الجزائرية وضد موقف جبهتها من مسألة فصل الصحراء وكانت هذه الجهود مركزة على الخصوص على دولتي النيجر وتونس.[1]

كما واجهت الثورة الجزائرية سياسة الجنرال ديغول، صاحب مشروع قسنطينة يوم 3أكتوبر 1959، الذي أكد ولأول مرة وبصراحة واضحة على (**توظيف قدرات الصحراء الجزائرية خاصة البترول والغاز في ترقية عملية التصنيع في التل الجزائري وتقليص هيمنة الزراعة التجارية**). ويتضح لنا من أن السلطة الاستعمارية الفرنسية كانت تعقد آمالا كبيرة على البترول، وبالتالي ربح المعركة السياسية والعسكرية الحاسمة. لكن هل هذا يعني أن اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية كان في صالح الاستعمار؟ لا نعتقد ذلك، **لأن الثورة الجزائرية نجحت في قلب الموازين بفضل ما حققته من انتصارات داخلية وخارجية**. وفي مرحلة المفاوضات، كانت

1 بلجة عبد القادر، المرجع السابق، ص ص (145-158).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

مشكلة الصحراء والبترول من المشاكل الرئيسية التي طال حولها الجدل إلى جانب تلك التي تتعلق بضمانات حرية الاستفتاء ووضعية المستوطنين في الجزائر بعد الاستقلال.

ونصت اتفاقيات إيفيان **(Evian)** رغم ذلك على اتفاقية خاصة باستغلال البترول في الصحراء، يتعهد فيها الطرفان بالتعاون في استغلال ثروات باطن الأرض، وأبرز ما جاء فيها هو أنه، في خلال ست(06) سنوات يكون للشركات الفرنسية الأولوية في الحصول على امتيازات التنقيب، ويستمر العمل بالامتيازات التي تم منحها قبل الاستقلال، وربما كان هذا النص، هو الذي جعل الجنرال ديغول يكتب: (**يوجد فيها –الاتفاقيات- كل ما أردنا أن يكون، التعاون المشترك في الميادين الاقتصادية، المالية، الثقافية والتقنية... حقوق الأفضلية لأبحاثنا في مجال استغلال البترول في الصحراء...**)[1]، ويؤكد محمد بجاوي أن الصعوبات التي جرت فيها المفاوضات:(**أن الطبيعة القانونية لاتفاقيات إيفيان تحققت بطريقة وشكل غير عاديان**).[2]

وبطرح فرنسا مشكل الصحراء الجزائرية، التي اعتبرتها بحرا إفريقيا تشترك فيه كل البلدان المجاورة، استطاعت الثورة لصالحها أن تحل المسألة مع هذه البلدان الإفريقية، وبذلك توحدت كلمة إفريقيا وفشلت السياسة الفرنسية التي كانت تنهج سياسة فرق تسد، وصرح الزعيم الإفريقي 'كوامي نكروما' بقوله: (**إن الصحراء التي كانت من قبل تفصلنا هي اليوم توحدنا**).[3]

أمام هذه الأحداث والمستجدات تضامنت كثير من البلدان والشعوب الإفريقية مع الجزائر يوم 5 جويلية 1961 الذي كان يوما وطنيا ضد التقسيم وقام أعضاء الحكومة المؤقتة بزيارات إلى مختلف العواصم الإفريقية، إذ سافر 'فرحات عباس' إلى الرباط، وانتقل 'محمد يزيد' إلى كوناكري وباماكو، و'كريم بلقاسم' الى بنغازي والقاهرة، كما أعرب الرئيس المالي 'مودي بوكايتا' عن موقفه المدعم للحكومة الجزائرية المؤقتة حيث صرح في 13 جوان 1961 قائلا: (**إن الصحراء لم تكن في أي يوم من الأيام مستقلة، إنها ليست كيانا جغرافيا وسياسيا مستقلا، ولقد أكدنا دعمنا للحكومة الجزائرية ولشعبها ودعمنا موقفها فيما يخص وحدة أراضيها وهنا نفكر بالصحراء الجزائرية، فهناك صحراء مغربية، وأخرى مالية وثالثة جزائرية...، ونحن نعارض وجود صحراء مستقلة تابعة لفرنسا**)، كما وجه الزعيم الغاني 'كوامي نكروما' رسالة إلى الحكومة

1 DEGAULE(Charles), Mémoire d'espoir, tome 1, paris, plon,1970, p132.

2 Bedjaoui(Mohamed), la révolution algérienne et le droit, Bruxelles, 1961, p8.

3 خليفي عبد القادر، الثورة الجزائرية وبعدها الإفريقي، الملتقى المغاربي حول الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، يومي 11و12 جوان 2003، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، دار الغرب للنشر والتوزيع، ص ص(117-133).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

المؤقتة معربا عن حقها في الدفاع عن سيادتها، ومن جهته صرح الرئيس السينغالي بما يؤكد حق الجزائر في سيادتها على الصحراء.[1]

ب- ردود الفعل العسكرية:

لم تقتصر جهود الثورة الجزائرية على إفشال المناورات الفرنسية الرامية لفصل الصحراء على النشاط السياسي فحسب بل رافق ذلك نشاطا عسكريا مكثفا، لفضح مقاصد هذه المناورات الاستعمارية، ومنها:

- أول عملية عسكرية للثورة الجزائرية استهدفت المحروقات يوم 9 أفريل 1956، بالهجوم على حقل تنقيب بترولي، لإحدى الشركات الفرنسية قرب مدينة عين الصفراء.
- في شهر جويلية 1957، أرسلت قيادة الثورة الجزائرية العقيد 'عمار أوعمران' إلى زعماء التوارق.
- في نفس الفترة تقريبا، تم إنشاء القاعدة الخلفية في ليبيا (فزان)، وانضمام 600 مجاهد إليها، أغلبهم من السكان التوارق.
- في يوم 20 أكتوبر 1957 هرب 70 مجندا فرنسيا، بعد أن نفذ المجاهدين عملية ناجحة تمثلت في قتل ثمانية ضباط صف من الجيش الفرنسي والقضاء على فريق بحث بترولي وكلهم من جنسية فرنسية.
- تحطيم المحطة الكهربائية بالأغواط في بداية عام 1959، وخزانين للبترول في إيدجلي.
- العمليات الهجومية في نفس السنة استهدفت عبادلة، برج بولنياك، تغيت، وبني عباس.
- السيطرة على الطريق الاستراتيجي: غات-جنات.
- معركة القليعة في سبتمبر 1959، معركة ميزاب نوفمبر 1959، وورقلة 1961.

خلال ذلك أحصت السلطات الفرنسية حوالي 100 معركة في الصحراء الجزائرية، ويذكر المؤرخ الفرنسي 'لويس بلين' **(Louis Béline)** أن الخسائر من الجانب الفرنسي بلغت 550 رجل، منهم 200 قتيل.[2]

1 مقلاتي(عبد الله)، أبحاث ودراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، الجزائر: وزارة الثقافة بمناسبة احتفالية الذكرى الخمسين للاستقلال، ص221.

2 ولد النبية كريم، المرجع السابق، ص ص(139-140).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

وتجدر الاشارة هنا أن الحكومة المؤقتة كانت تحظى بدبلوماسية فذة كي تستطيع أن تحقق هذا العمل والانجاز فقد تمكنت بصلابتها وتشبثها فيما يخص المبدأين الرئيسيين ألا وهما وحدة التراب الوطني ووحدة الشعب الجزائر، من أن تنال من عناد وصلابة الجنرال ديقول، وهذا الأخير هو الذي خضع في آخر الأمر وليس الحكومة المؤقتة.[1]

ومن مكاسب النصر الأساسية للثورة الجزائرية أنها توّجت بتحقيق وحدة ترابية لا يتنازل عنها أحد من ملايين الجزائريين بالرغم من المحاولات المتكررة والمساعي الفرنسية والتخطيط المستمر لفصل الصحراء عن الشمال.[2] غير أن الحكومة المؤقتة كانت لها وللجنرال ديغول بالمرصاد ففضحت الدسائس المنطوي عليها مؤكدة في هذا الصدد على وحدتها الترابية ومؤكدة بأن الشعب الجزائري وحده فقط له حق التصرف في ترابه وثرواته.[3]

إذن، كانت قضية الصحراء امتحانا عسيرا للدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية أذهلت الأعداء وبرهنت على كفاءة ومقدرة ممثلي الثورة في تقديم الحجج والبراهين الدالة على شرعية وعدالة مطالب الثورة الجزائرية[4]، ولقد كانت هذه الأخيرة ثورة متميزة في حوليات التاريخ، فالمعركة التي خاضها الشعب الجزائري هي معركة الحرية ليست من أجل تحرير الجزائر فقط، وإنما من أجل كل الرجال الذين يعانون من الإضطهاد أينما وجدوا في العالم وفي جميع البلدان والقارات حسب تعبير شي غيفارا.[5]

8. خاتمة:

1 دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، الجزائر: منشورات دحلب، دون طبعة، 2007، ص144.

2 محمد العربي ولد خليفة، الاحتلال الاستيطاني للجزائر-مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي، الجزائر: الطبعة الثالثة، 2010، ص 103.

3 بلغيث محمد الأمين، فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال- أسلوب فرنسي جديد للحرب النفسية ضد الثورة، مجلة المصادر، العدد 04، 2001، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954مجلة فصلية تعني بشؤون الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 117.

4 فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، سلسلة الملتقيات، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ص259 وما يليها.

5 بلعربي خالد، دور الثورة الجزائرية في التعجيل باستقلال المغرب الأقصى وتونس، الملتقى المغاربي حول الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، يومي 11و12 جوان 2003، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، دار الغرب للنشر والتوزيع، ص ص(93-97).

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

أوجب المقام في الأخير، أن فرنسا كانت تعتبر الصحراء الجزائرية فراغا لا حق للجزائريين فيه، وهو حق مشاع للمتاخمين فيه، لذا قامت بإنشاء وزارة خاصة لشؤون الصحراء، وبتقسيمها إداريا إلى عمالتين هما: عمالة الساورة وعمالة الواحات وفق مرسومي 1957/08/07 و 1960/12/07 ومخطط تجميع المستوطنين لسنة 1961، وذلك للمحاولات المتكررة بفصل الصحراء عن الشمال، كل هذا وأكثر كان الغرض منه:

- الحد من توسع الثورة خاصة بعد إنشاء الولاية السادسة.
- استغلال بترول الصحراء.
- تطوير البرنامج النووي الفرنسي، لسرية التجارب نظرا لشساعة المنطقة الصحراوية.
- مراقبة دول الساحل الإفريقي.
- نفوذ وفاعلية في العلاقات الدولية.

ولكن، بفعل المساعي الحثيثة وحنكة المفاوضين ودهائهم السياسي والدبلوماسي وتجاربهه المتعددة برئاسة 'بن خدة بن يوسف' وحرصهم الشديد على التمسك: (**بالسيادة التامة للجزائر، تحقيق الوحدة الترابية، ووحدة الأمة الجزائرية**)، حققوا الهدف الأسمى والمنشود وهو الاعتراف الفرنسي بهذه الشروط، وبقضية الصحراء بأنها جزء من التراب الوطني، وهذا ما نصت عليه اتفاقيات ايفيان، وكما حددّه من ذي قبل بيان أول نوفمبر1954 في هذا المجال الذي نص على: (**فتح مفاوضات مع الممثلين المفوّضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية ووحدة التراب الجزائري**)، وهذا الهدف ازداد تفصيلا ووضوحا في هذا الصدد خلال مؤتمر الصومام الذي وضع شروطا لوقف القتال وهي: (**الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري، واستقلال الجزائر وسيادتها**).

9. قائمة المراجع المستعملة:

- **المراجع:**

- أزغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري (1956-1962)**، الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر، 2009.
- أندريه ماندوز، **الثورة الجزائرية عبر النصوص**، الجزائر: ترجمة ميشال سطوف، توطئة عبد العزيز بوتفليقة، مراجعة وإشراف: سمير سطوف، دون طبعة، ودون سنة النشر.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

- بن عمر الحاج موسى، **بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر**، الجزائر: طبع وزارة الثقافة، 2008.
- بوحجام محمد بن قاسم ناصر، **محاضرات عن الثورة التحريرية الجزائرية**، الجزائر: وزارة المجاهدين، العالمية للطباعة والخدمات، طبعة خاصة 2015.
- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، بيروت: طبع دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية 2005.
- بوعزيز يحي، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائري (1954-1962)، الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، طبعة خاصة 2009.
- جلال يحي، **المغرب الكبير- الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971.
- حليمي عبد القادر، **جغرافية الجزائر(طبيعية- اقتصادية- بشرية)**، الجزائر: الطبعة الأولى 1968.
- دحلب سعد، **المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر**، الجزائر: منشورات دحلب، دون طبعة، 2007.
- ديغول شارل، **مذكرات الأمل، التجديد (1958-1962)**، بيروت: منشورات عويدات، الطبعة الأولى، 1971.
- الزبيري محمد العربي،**كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية (1954-1962)**، الجزائر: سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، طبعة خاصة، دون سنة النشر.
- الشيخ سليمان، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، بيروت: دار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2003.
- الصديق محمد صالح، **الجزائر بلد التحدي والصمود**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، دون طبعة، دون دار نشر.
- العسلي بسام، جهاد الشعب **الجزائري-الجزائر والاستعمار**، الجزائر: دار العزة والكرامة للكتاب، طبعة خاصة 2009.
- عميراوي أحميدة ، زاوية سليم، قاصري محمد السعيد، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية(1844-1916)**، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
- عميراوي أحميدة، وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث(1830-1954)، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، طبعة خاصة، 2007،
- قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، الجزائر، طبع دار العثمانية، دون طبعة، 2013.
- قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، دون طبعة، 1994.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

- لزهر بديدة، **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، وأبعادها الإفريقية**، الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009.
- محمد العربي ولد خليفة، **الاحتلال الاستيطاني للجزائر-مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي**، الجزائر: الطبعة الثالثة 2010.
- مقلاتي عبد الله، **أبحاث ودراسات في تاريخ الثورة الجزائرية**، الجزائر: وزارة الثقافة بمناسبة احتفالية الذكرى الخمسين للاستقلال، الجزائر، دون طبعة، ودون سنة النشر.
- مياسي إبراهيم، **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية(1837-1934)**، الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، دون طبعة، 2009.

- المراجع باللغة الأجنبية:

□ DEGAULE(Charles), **"Mémoire d'espoir"**, tome 1, paris, plon,1970.
□ Bedjaoui(Mohamed), **"la révolution algérienne et le droit"**, Bruxelles.

- **الرسائل الجامعية:**

- نور الدين عسال، **الثورة الجزائرية والمسألة البترولية(1952-1971)**، رسالة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليابس، السنة الجامعية 2012/1011.

- **المقالات:**

- مالك رضا، **مفاوضات الصحراء الجزائرية، ايفيان وقضية مجلة أول نوفمبر**، العدد 103 مارس/أفريل 1989.
- عواريب(لخضر)، **السياسة الفرنسية لفصل الصحراء ومظاهرات 27 فبراير 1962 بورقلة كنموذج للرد الشعبي عليها**، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد السابع، جانفي 2012.
- بلجة (عبد القادر)، **"المناورات الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية وإستراتيجية الثورة لإفشالها**، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس الجزائر، العدد الحادي عشر، جوان 2015، دورية محكمة يصدرها فريق البحث لمخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر.
- قن (محمد)، **فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية(1957-1962)**، **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.العدد **29**، مجلة فصلية تعني بشؤون الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- عبادو(السعيد)، **مساعي فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية**، (1957-1962)، **مجلة أول نوفمبر**، مجلة فصلية تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 172، ديسمبر 2008.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

- تيتة (ليلى)، **فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال- الواقع، الرهانات والمآل-قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960** ، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، مجلة دورية دولية محكمة تصدر عن قسم العلوم الإنسانية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي- الجزائر، العدد 02.
- **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد **04**، 2001، مجلة فصلية تعني بشؤون الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

- **الملتقيات:**

- ولد النبية (كريم)، **مسألة البترول والثورة الجزائرية**، الملتقى المغاربي حول الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، يومي 11و12 جوان 2003، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، دار الغرب للنشر والتوزيع.
- خليفي(عبد القادر)، **الثورة الجزائرية وبعدها الإفريقي**، الملتقى المغاربي حول الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، يومي 11و12 جوان 2003، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، دار الغرب للنشر والتوزيع.
- بلعربي(خالد)، **دور الثورة الجزائرية في التعجيل باستقلال المغرب الأقصى وتونس**، الملتقى المغاربي حول الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، يومي 11و12 جوان 2003، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، دار الغرب للنشر والتوزيع.
- **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، سلسلة الملتقيات، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر.